

من اجل بناء مستقبل أفضل عبر تنمية وتحسين أداء القطاع البلدي

تركز خبرة VNG International على خمسة ميادين لها هدف مشترك وهو تعزيز الحكم المحلي الديمقراطي.

تنمية قدرات وتحسين أداء منسوبي القطاع الحكومي

لدي VNG International خبرة ممتدة لعدة سنوات في مجال تنمية قدرات منسوبي القطاع البلدي والتي تهدف الى تحسين أداء الكوادر البشرية وذلك من خلال المجالات التالية: تحسين مستوى التواصل والشفافية بين الأجهزة الحكومية المختلفة لتبادل المعرفة والخبرات، رفع كفاءة الانفاق المالي، تعظيم الاستفادة من الفرص الاستثمارية والمداخل المالية، تقديم الدعم والمشورة للرفع من أداء البلديات المحلية والفرعية، تقديم دورات و ورش عمل لمنسوبي القطاع البلدي بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.



دعم إشراك المواطنين في عملية صنع القرار

تعد مشاركة المواطنين ضرورية من اجل رفع مستوى الوعي والوطنية والتي تسهم في تحسين مستوى جودة الحياة. لدي VNG International خبرة طويلة في هذا المجال وذلك من خلال الاليات المختلفة والتي تتضمن حث وتشجيع المواطنين علي المشاركة الفاعلة وتدريب اخصائيين ذو قدرات عالية في مجال التعامل مع المواطنين و تحفيز المشاركة المجتمعية.



تطوير مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة

يمثل النمو والتوسع العمراني تحدياً كبيراً للمدن من حيث تأثيره السلبي علي الخدمات البلدية المقدمة و بالتالي انخفاض في مستوى جودة الحياة. يتمتع VNG International بخبرة عريضة في مجال الاستدامة من حيث تقديم الدعم والدراسات الاستشارية المتخصصة في مجال تحسين مستوى الحكومات المحلية والبلديات علي مستوى دولة هولندا و بعض المدن الاوربية، والتي تسهم في تمكين تلك الحكومات علي اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص المشاريع الكبرى.



تحسين مستوى الخدمات البلدية الأساسية

يعتبر توفير الخدمات البلدية الأساسية من اهم المسؤوليات التي تقع على عاتق البلديات والامانات. يتمثل دعمنا في: تصميم وتنفيذ أنظمة إدارة للنفايات المستدامة تسهم في زيادة إعادة التدوير وتخفيض مستوى المخلفات الصلبة، وضع قوانين و مراقبة تسهم في تحسين المستوى الصحي للمنشآت التي تقع تحت نطاق القطاع البلدي، العمل مع القطاعات الأخرى لاعادة الاستفادة من المياه الرمادية في عملية الري للمناطق الخضراء، إيجاد سياسات لتحسين مستوى حدائق الاحياء ومنتزهات الامانات.



مواجهة الكوارث



نحن نعمل على دعم قدرات الحكومات المحلية والبلديات للتعافي من اثار الكوارث الطبيعية والعمل على سرعة عودة الخدمات البلدية المقدمة بفعالية الى سابق عهدها قبل وقوع الكارثة.

قامت VNG International بتطوير منهجيات وأدوات لتقديم النتائج والتغييرات المأمولة في مشاريعنا وبرامجنا. وبطبيعة الحال، سيتم تكييفها مع سياق كل بلد ومنطق التدخل لكل ممول.

تعزير القدرات الخمسة

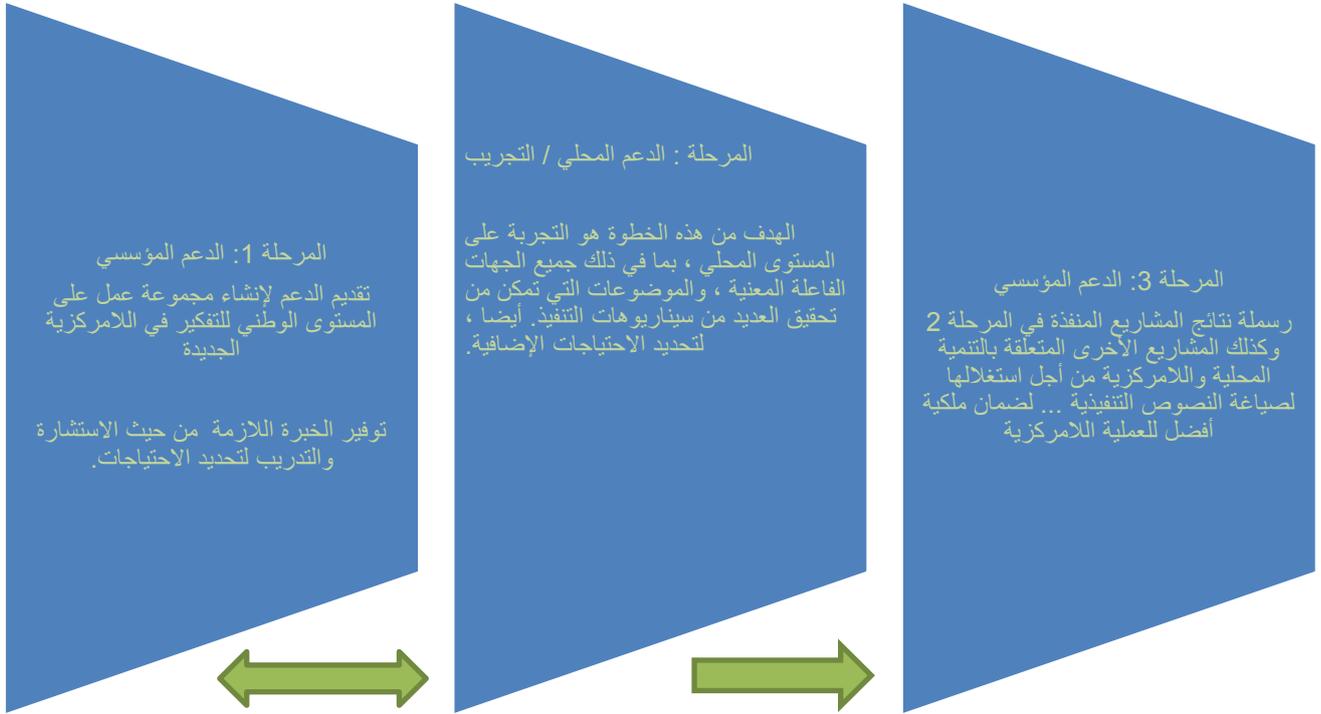
أي هيكل عمومي يجب أن يمتلك المقدرة على تسخير خمسة أنواع من القدرات أو المهارات لتعزيز تنمية مجتمعه ورفاهية مواطنيه. كل منها يستوجب توازنا بين الموارد والمهام والحوكمة:

Capacité	Traite à
 للعمل والانخراط	الإرادة، الهوية، الدافع، الثقة، القيادة
 لتقديم التنمية	التنفيذ، تقديم الخدمات
 للتكيف والتجديد	التعلم والاستراتيجية وإدارة التغيير والتطوير التنظيمي
 لربط الجهات الفاعلة الخارجية	إدارة العلاقات، والمصادقية، والشبكات، والاستقلال الإلزامي
 لتحقيق التماسك	إدارة التنوع والتعقيد، وتحقيق التوازن بين الابتكار والاستقرار، ومكافحة التجزئة

منطق التدخل:

الدعم المستهدف كما هو مذكور أعلاه يتم من خلال التدريب من نظير إلى نظير من قبل الزملاء الأوروبيين والإقليميين الذين يفهمون السياق، ومستوعبون للديناميات الإدارية والسياسية بحكم تجربتهم الخاصة.

تعمل VNG International على دعم الدول في تنفيذ رؤيتها للحكومة الترابية. يعتمد الدعم على مبدأ "التعاون من قبل الجهات الفاعلة الحكومية لوضع أسلوب جديد للحكم المحلي".



- ✓ Développement d'un cadre d'intersectoriel au sein du ministère et intergouvernemental d'appui aux reformes du développement territorial projetées.

أ- الدعم المؤسسي (المستوى الوطني)

- ✓ مرافقة عملية انشاء ودعم قدرات هيكل داخلي ضمن الوزارة المسؤولة عن عملية تحسين الحوكمة الترابية. ستكون هذه الهيئة مسؤولة عن وضع ومراقبة خريطة الطريق للبرنامج المرافقة والدعم بأكمله.
- ✓ الدعم المؤسسي للتفكير في الإصلاحات وصياغة التشريعات
- ✓ دعم الإصلاحات (تطويرات التشريعات)
- ✓ بناء القدرات (هندسة التكوين)
- ✓ تطوير إطار عمل متعدد القطاعات داخل الوزارة وبين والمنظمات الحكومية الدولية لدعم الإصلاحات التنموية الترابية المبرمجة.

ب- الدعم المحلي / التجريب

- ✓ تطوير وتنفيذ الإصلاحات المتوقعة في سياق تجريبي تحت المتابعة. يجب أن نتناول التجارب (على سبيل المثال لا الحصر) النتائج التالية على الأقل:
- ✓ تحسين إطار التشاور والتخطيط الذي يشمل الجماعات المحلية والخدمات اللامركزية، والمجالس الإقليمية، إلخ. باستخدام أفضل الممارسات وأدوات الإدارة المحلية باعتماد النهج التشاركي وتعزيز المواطنة النشطة والمنظمة (دعم المجتمع المدني)
- ✓ زيادة هامش الاستقلالية المحلية عن طريق زيادة موارد الميزانية، وتفعيل القوة المالية للجماعات المحلية، وتطوير الإمداد بالأراضي ودعم آليات نقل الموازنة العامة للدولة والبرامج القطاعية غير المحورية،
- ✓ "تحرير" الإمكانيات الاقتصادية وتعزيز الفاعلين المحليين في التنمية الاقتصادية والتسويق الترابي، شبكات موحد، التعاون الحدودي (دعم تنفيذ مشاريع القطاع الخاص).
- ✓ بناء القدرات على المستوى المحلي لتنفيذ أدوار جديدة

يتم إيلاء اهتمام خاص للتواصل حول المنهج لضمان تملك أفضل من قبل جميع الجهات الفاعلة المحلية.

ج- التعاون اللامركزي / الزيارات الدراسية:

- ✓ دعم التعاون بين المدن الشريكة والمستفيدة من الدعم، من خلال إجراءات صغيرة بمواضيع موجهة، واتخاذ إجراءات محددة (حلقات دراسية أو حلقات عمل أو زيارات خبراء) بالنسبة للموضوعات التي قد تكون مهمة وملحة.
- ✓
- ✓ تركز هذه الإجراءات بشكل أساسي على احتياجات المدن المستفيدة وتساعد على توفير الخبرة الشخصية والملائمة لحل المشكلات في وقت قصير جداً. سيتم جمع طلبات المدن المستفيدة وتنسيقها ومعالجتها بواسطة الخلية / الهيكل الوطني (المحور 1). والغرض من الإجراءات هو المساهمة في التفكير وتحليل مواضيع محددة ومبرمجة ضمن الإصلاحات الحالية أو المتوقعة.

المنهجية:

بناءً على الدروس المستفادة من البرامج والمشاريع التي قمنا بتنفيذها حول العالم، فإن منهجيتنا الخاصة بالمكونات الثلاثة هي التالية:

الدعم المؤسسي لمسار اللامركزية والحكم المحلي:

- ✓ يعتمد دعم عملية اللامركزية على الأسس والمبادئ التوجيهية التالية:
 - ✓ القرب: هو مبدأ يدعو إلى تحديد وتنفيذ جميع الأنشطة المبرمجة وفقاً للاحتياجات المحددة والمتطورة وذات الأولوية للمستفيدين على الصعيد الوطني والمحلي.
 - ✓ المنهج التشاركي والشراكة تضمن انخراط مختلف الجهات الفاعلة في المراحل المختلفة من دورة البرنامج بما في ذلك تخطيط الأنشطة وتصميمها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.
 - يزيد النهج التشاركي والشراكة من جودة وفعالية وأهمية الإجراءات .

• بناء قدرات الفاعلين:

- يتطلب التزام بلد ما بمسار اللامركزية جهوداً متواصلة على مستوى القيادة والمراقبة، سواء من جانب الجهات الفاعلة المعنية مباشرة (الهياكل الوطنية القائمة سيما الوزارة المسؤولة عن الشؤون المحلية والهياكل التابعة لها أو اللجان المخصصة التي ستكون مسؤولة عن إعداد مقترحات الإصلاح وفقاً للهندسة التي تقترحها الوزارة) أو تلك التي تقدم المتابعة والمراقبة
- تحرص برامجنا على تدعيم قدرات القيادة لدى هذه الهياكل وتوفير خبرات عالية المستوى لتحسين معرفتها بالمواضيع التي تجري معالجتها. وتهدف برامجنا أيضاً إلى تشجيع التبادلات بين هذه الهياكل.
- تدريب كبار المسؤولين المنخرطين في قيادة مسار اللامركزية

يتعلق الأمر بتأمين تدريب رفيع المستوى للمسؤولين المشاركين في مسار اللامركزية. وسيركز التدريب على كيفية تنفيذ مشروع للإصلاح وتحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالمسار والتواصل حولها

- ✓ إجراء دراسات وتوفير خبرات في تخطيط ورصد وإنتاج الإطار التشريعي الجديد لتحقيق اللامركزية (صياغة قانون الانتخابات المحلي، مجلة الجماعات المحلية، قانون تخطيط المدن، أدوات تخطيط المرافق الاجتماعية والمجتمعية على المستوى المحلي، الخ).

• توليد خبرة رفيعة المستوى في مجال الحكم المحلي لتدعيم أعمال لجان اللامركزية

يتطلب العمل على تحديد إصلاحات اللامركزية معرفة متعمقة بالحالة الراهنة ومقترحات الخبراء من أجل تدعيم النقاش وتوجيه عملية صنع القرار. ومن بين المواضيع التي تتطلب هذه المساهمة نجد مسألة التخطيط البلدي ومسألة الشراكة بين البلديات وغيرها من الهياكل العامة والجمعباتية.

- ✓ تساعد أصحاب المصلحة الرئيسيين على وضع اللوائح وخرائط الطرق والمبادئ التوجيهية ووثائق السياسات التي يحتاجون إليها لتعريف اللامركزية وفقاً لولاياتهم القانونية ومناهجها الداخلية، مع الحرص على أن تضمن المشاورات والصيغ الأساسية للتبادل الجمع بين جهات نظر وتصورات الجهات الفاعلة الرئيسية في الحكم المحلي والمواطنين خاصة الطبقات الهشة والمحرومة من الحقوق...
- ✓ تنظيم حلقات عمل لتبادل الخبرات وتقييم ودراسة إصلاحات اللامركزية:

ينبغي أن تناقش البلديات مضمون إصلاحات اللامركزية. ويجب أن تكون قادرة على مناقشة هذه الإصلاحات (أي أن تكون على علم كاف بالتشخيص والمقترحات قيد الإعداد)، والتبادل فيما بينها، وتوثيق مواقفها وإبلاغها إلى الجهات الفاعلة المعنية والدفاع عنها. ولهذا، فإن من الضروري عقد ورشات عمل وطنية وإقليمية تيسر تبادل مواقف البلديات وتعرف بها.

- تم إنشاء منصة عمل متعددة المستويات تسمح بتبادل الآراء بشأن مسار اللامركزية. وترتبط بين الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني ولكن سيكون هنالك أيضاً مشاورات على الصعيد الإقليمي.

✓ الخبرة في التخطيط البلدي

تتطلب الإصلاحات أو صياغة نصوص القانون، مثل مجلة الجماعات المحلية، ومدونة التخطيط والتخطيط الترابي، إجراء مراجعة عميقة لعملية التخطيط الترابي والاجتماعي - الاقتصادي على الصعيد المحلي، من حيث التمشيات والأدوات (البرنامج السنوي للإستثمار البلدي التشاركي، وبرنامج التخطيط الحضري، وبرنامج التنمية الجهوية، الخ) وأصحاب المصلحة المعنيين. وينطوي هذا النشاط على إجراء تشخيص معمق واقتراح إطار متناسق من أجل التخطيط البلدي.

• خبرة وشراكة متطورة بين الجماعات المحلية.

البلديات مدعوة لادماج مشاريع بالشراكة مع الهياكل العامة (البلديات الاخرى، والمجالس الجهوية، والادارات الوزارية، الخ) أو الجمعية في إعداد برامجها الاستثمارية البلدية. غير أن الإطار التشريعي والمؤسسي والعملي المنهجي لهذه الشراكات غير واضح في بعض الأحيان. وستوفر هذه الخبرة إطار عمل متناسق لهذه الشراكات.

بناء القدرات المجتمعية في مجال الإدارة البلدية والحكم المحلي الديمقراطي واللامركزية:

وفي هذا الصدد، تتبنى VNG International مقاربة تستند إلى الحقوق في توفير الخدمات في البلديات المستهدفة، مع الاحتفاظ بالمعطيات التقليدية حول إمكانية الولوج للخدمات والكفاءة والتغطية والنجاعة ونوعية الخدمات. ويتم اختيار الاختصاصات حسب تأثيرها في جودة حياة المواطن (المساحات العامة، وإدارة النفايات). ونحرص أيضا أن يأخذ تحسين الخدمات البلدية احتياجات النساء والشباب والفئات المحرومة على وجه التحديد بعين الاعتبار.

وبالإضافة إلى تحسين أداء الخدمات وشموليتها، تهدف إجراءاتنا إلى مساعدة البلديات على إيجاد فرص أفضل للتنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص العمل. فالبيئة المعيشية الأفضل ليست مسألة خدمات حسب، بل يجب أن تشمل أيضا وسائل تحسين الظروف الاقتصادية المحلية وإيجاد فرص العمل، كبديل للشباب للحد من الهجرة غير القانونية ومن خطر التطرف.

• الإدارة المستدامة للنفايات :

تبين التجربة في أوروبا أن النفايات المنفصلة والمعاملة بدقة لها قيمة اقتصادية كبيرة وأنها قابلة للاستغلال بصفة خاصة وتعود بالفائدة على البلديات. يمكن إعادة تدوير البلاستيك والورق والمعادن والزجاج كما يمكن أن تساعد المواد العضوية في تحسين جودة التربة من خلال السماد العضوي. وتوجد ممارسات مبتكرة بتكلفة متواضعة. وقد حققت Vng International أنظمة فرز عند المصدر وسلسلة تسمح بتخفيض كتلة المخلفات بنسبة تصل إلى 30% في السنة و22% على المدى الطويل.

• التخطيط الحضري وإدارة المساحات العامة:

يلعب التخطيط الحضري، وإدارة المساحات العامة وصيانتها وإدماج العناصر الرئيسية المؤثرة من حيث الاكراهات المناخية المحددة وترشيد الموارد المادية والمالية والبشرية دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلديات. هذه الشروط ضرورية لتحقيق أهداف أي سياسة محلية ترمي إلى جعل المدينة مكانا مشتركا جذابا مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولا يمكن للسلطة المحلية أن توفر الموارد اللازمة لتغيير فضاء حضري والانتقال إلى مدينة ذكية إلا إذا أخذت في الاعتبار الاكراهات المناخية والاقتصادية والاجتماعية وكيفية إدارتها بطريقة رشيدة.

• التشخيص التنظيمي والمالي للبلديات:

يعتمد النشاط البلدي على 5 ركائز كبرى هي:

- ✓ الركيزة المالية (الإيرادات والنفقات والديون)
- ✓ الركيزة الفنية (المنتزه البلدي، مخزن المنتجات، النظافة)
- ✓ الركيزة التنظيمية والموارد البشرية (الإجراءات، إدارة الموارد البشرية، المراجع التجارية)
- ✓ ركيزة الحكم المحلي (الشفافية، المساءلة، مشاركة المواطنين والانصات لهم، الاتصال ...)
- ✓ التنمية الاقتصادية المحلية (التخطيط، الاستثمار، المشاريع، الإحصائيات، البنية التحتية)

تغطي المراجعة التي أجرتها VNG International جميع هذه الجوانب لاكتشاف نقاط الضعف ثم اقتراح مجموعة من التدابير التصحيحية. قد تكون هذه التدابير مقترحات لإصلاحات تنظيمية أو إجراءات جديدة أو أدوات تصريف جديدة. وبالتالي، سيتم اقتراح مجموعة أدوات (عدة أدوات إعلامية) على البلديات الشريكة حيث يستمدون منها الأدوات المفيدة لهم وذلك وفقا للنتائج المحددة والأولويات التي كشف عنها التشخيص.

• تطوير وتثبيت برامج إدارة البلديات:

تشمل عدة الأدوات الإعلامية تحصيل الضرائب ومعالجة شكاوى المواطنين وإدارة الموارد البشرية ومتابعة المشاريع الجارية، مما يسهل طريقة العمل ويساعد على تحسين الإيرادات والضغط على نفقات التصرف.

• الضرائب المحلية

تشدد منهجيتنا في زيادة المداخل عبر تحصيل الضرائب محليا على أهمية المسارات المستدامة من خلال بناء قدرات الأفراد والمؤسسات وتطوير مناهج شاملة وعلى المساواة واعتماد التكنولوجيات الحديثة الضرورية للعمل الميداني.

يجري التركيز على التواصل مع المواطنين والمؤسسات أي أن التدابير والعمليات مستمدة من الاحتياجات التي تكمن في التفاعل بين السلطة ودفعي الضرائب.

• إدارة الإحصائيات المحلية

من أجل تعزيز أدوات دعم القرار التي تعزز الشفافية والاتصال الفعال، تقدم VNG International ثلاث منتجات مخصصة لجمع وإدارة الإحصاءات المحلية، وهي لوحة القيادة (TBG)، الباروماتر (أداة قياس الأداء) ونظام المعلومات الجغرافية (SIG). جميع مصادر المعلومات ستتمكن من تصميم وتطوير وتنفيذ قاعدة بيانات محلية، والتي بالإضافة إلى فوائدها المعلوماتية، ستكون بمثابة أساس لأي جهد تخطيط استراتيجي في المستقبل.

• الباروماتر والقياس المرجعي benchmarking :

في النهاية، الأداء هو العامل الحاسم في شرعية البلديات. قامت جمعية البلديات الهولندية VNG International بتطوير نموذج مرجعي يقترح منهجية خاصة بالجماعات المحلية والإقليمية، يقارن الأداءات ويسمح بالتعلم الأفقي بناءً على أفضل الممارسات والدروس المستخلصة ونقاط القوة. لا يتعلق الأمر فقط بزيادة النجاعة ولكن أيضًا بانخفاض تكاليف الأداء.

تتم المقارنات عبر أداة CViews على الإنترنت. تقوم هذه الأداة بإنشاء الرسوم البيانية في الزمن الحي وتسمح للمشاركين بتحديد المقارنات والمدن المطلوبة؛ الخبراء أو الميسرون موجودون لمراقبة العملية وتوجيه المشاركين خطوة خطوة، ولكن تتم إدارة المحتوى بواسطة المشاركين أنفسهم.

فضاء المواطن:

من أجل تحسين عملية الانصات للمواطنين وجودة الخدمات التي تقدمها البلديات، تقترح جمعية البلديات الهولندية خلق فضاء للمواطنين. يوفر فضاء المواطن بالبلدية خدمة سريعة وشخصية تعزز ثقة المواطن في الإدارة البلدية. في هذا السياق، يُقترح:

- أ- تهيئة فضاء مريح عالي المستوى؛
- ب- إعداد دليل للخدمات البلدية وسجلات الخدمات ودليل للتنظيم وللإجراءات التي تغطي جميع الخدمات والمصالح التي يعتني بها فضاء المواطن؛
- ت- تطوير وتركيز برمجية تصرف لفضاء المواطن.
- ث- إعداد نظام لمراقبة ومتابعة وتقييم أنشطة الفضاء التي تتحقق من خلال مؤشرات لوحة القيادة المتعلقة برصد وتقييم أنشطة الفضاء وخدمات المكتب الخلفي (الأقسام التي تقدم الخدمات)؛
- ج- اختيار موظفين مؤهلين متعددي المهارات لإدارة فضاء المواطن وتدريبها على تنظيم الفضاء والعمل داخله ولكن أيضًا على العلاقات والتعاون بين الفضاء (المكتب الامامي) ومقدمي الخدمات (المكتب الخلفي)؛
- ح- مساعدة ومراقبة ودعم فضاء المواطن خلال فترة الانطلاق.

طرق التخطيط البلدي مع دمج البعد الاقتصادي

✓ استراتيجيات تنمية المدن أو SDV

نادراً ما نتجت المشاريع الاستثمارية التي خططت لها البلديات ونفذتها عن رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد لمستقبل أراضيها وأخذت في الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد المحلي وتنمية مدنها. لذلك يعد تطوير وتنفيذ استراتيجيات تنمية المدن أو SDV ضرورة مطلقة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار العملية التي بدأت للإرساء التدريجي لمسار اللامركزية.

هذه الاستراتيجيات لتنمية المدن، وإن كانت تقوم على تمسك تشاركي، فإنها تطور رؤية استراتيجية لتنمية المدينة على المدى الطويل، وتبرز المحاور الاستراتيجية/القطاعات الداعمة وتحدد المشاريع الشاملة بطريقة تمكنها من أداء وظائفها. وهي تغطي جميع أبعاد التنمية المحلية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتخطيط الحضري، والثقافة والحوكمة، مع مراعاة الترابط والتشابك والاثربيني لهذه الأبعاد.

من استراتيجية تنمية المدينة SDV إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية (SEV) و MBF

ستشمل استراتيجيات تنمية المدينة البعد الاقتصادي. يستند التمشي الذي يتبناه جمعية البلديات الهولندية VNG International إلى أربع مكونات رئيسية، وهي تباعا:

- 1- تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية للمدن (SEV) بعد الشروع في اعداد استراتيجية التنمية SDV
- 2- تحديد مجالات العمل الجديدة الناتجة عن هيكلية المشاريع التي يحتفظ بها استراتيجية التنمية الاقتصادية.
- 3- تحسين بيئة الأعمال من خلال إنشاء وتنفيذ فضاءات، تسمى "منتدى الأعمال البلدية"، أو مننديات الاعمال البلدية، مكرسة للوساطة في مسائل الاستثمار والتوظيف، للتفاوض مع الباعثين حول احتياجاتهم في التخطيط والخدمات وتوجيه ومرافقة الباعثين الشباب الراغبين في الانتصاب لحسابهم الخاص. سيتم تدريب "منتدى الأعمال البلدية" على امتداد برنامج الدعم من أجل الحصول على الخبرة اللازمة لتنفيذ مهامها.

تصميم وتنفيذ استراتيجيات للجاذبية الاقتصادية/التسويق الإقليمي للمدن المعنية

استنادا إلى التشخيص الاستراتيجي واعتمادا على سلسلة من المقابلات والمجموعات البؤرية التي تجمع بين الفاعلين الرئيسيين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، يؤدي المكون 1 إلى ظهور استراتيجيات التنمية الاقتصادية SEV التي تقترح رؤية استراتيجية للمدينة وكذلك للمحاور/ القطاعات الاقتصادية ومشروعات الهيكلية القادرة على تعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين جاذبيته.

يتم استغلال القطاعات الواعدة ومشاريع الهيكلية المحددة بواسطة المكون 2 لتحديد مجالات عمل جديدة يمكن إنشاؤها عند بدء التنفيذ.

بالنسبة للمكون 3، الذي يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في هذه المدن، فإنه يعزز وضع مفهوم MBF وتحديد جميع الشروط والمراحل وأشكال التنظيم اللازمة لتنفيذها.

يحاول المكون الأخير استغلال جميع النتائج السابقة، ومن خلال المقابلات التكميلية الموجهة، سيتمكن من اقتراح استراتيجيات الجاذبية الاقتصادية لتحسين صورة المدينة للمستثمرين المحليين والأجانب المحتملين. تتمثل النقطة القوية في هذا التمشي في توضيح هذا البعد الاقتصادي المفصل مع الأبعاد الأخرى: الحضرية والمكانية والاجتماعية والبيئية والثقافية ... وذلك من أجل اقتراح مشروع متعدد الأبعاد متماسك ومنظم وقابل للإنجاز ويحظى خاصة بدعم جميع الفاعلين المحليين وجذاب للمستثمرين المحتملين.

✓ مشاريع نموذجية من أجل تحقيق الرؤية

سيتم تحديد وتمويل ودعم مشروع نموذجي (أو مشاريع نموذجية) لكل استراتيجية تنمية مدينة أو استراتيجية تنمية اقتصادية لتحقيق ثلاث أهداف:

1. الشروع في تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجيات
2. تعزيز قدرات الجهات الفاعلة محليا من بلديات ومجتمع مدني وغيرهم باعتماد مقاربة التعلم بالممارسة
3. اقناع المواطنين أن هذه المقاربات تحقق نتائج ملموسة من خلال التزام جميع الجهات المحلية الفاعلة.

سيتم تقديم الدعم لتنفيذ المشاريع البلدية النموذجية من أجل التنمية الاقتصادية المحلية من خلال اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبمشاركة الباعثين من القطاع الخاص والبلديات والجهات لعامة الفاعلة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي، وكذلك بين الجماعات المحلية،

دعم هيكلية العلاقات بين البلديات والمجتمع المدني وتشجيع مشاركة الشباب من الجنسين في الحياة المحلية والبلدية:

• التخطيط التشاركي والحوار المحلي:

تقترح جمعية البلديات الهولندية VNG International دورات تدريبية، وتدابير للمتابعة، واجراءات ملموسة لتمكين البلديات وجماعاتها المحلية والمجتمع المدني المحلي للاشتراك في تحسين مناطقها الحضرية. كما رافقتنا مسارات تشاركية عالية التنظيم في المدن الكبيرة لتحديد وبرمجة الاستثمارات العامة. وتشمل منهجياتنا التشاركية الاخذ بعين الاعتبار الفئات الضعيفة أو المهمشة مثل الشباب والنساء وفاقدي السند.

ويمكن أن تشمل المجالات التي ينبغي التشديد عليها ما يلي:

- ✓ تنمية قدرات الجهات الفاعلة المحلية على إشراك النساء والشباب، من الجنسين، في عمليات صنع القرار والحكم المحلي؛
- ✓ تنمية قدرات الجهات الفاعلة المحلية على إدماج احتياجات وتوقعات النساء والشباب من الجنسين في رسم السياسات والبرامج؛
- ✓ تنمية قدرات النساء والشباب، من الجنسين، على التعبير عن آرائهم، والمشاركة في صنع القرار، وتحديد الأولويات، والتفاوض؛
- ✓ تطوير القيادة لدى النساء والشباب من الجنسين؛
- ✓ تقديم الدعم للنساء والشباب، من الجنسين، في العمليات الانتخابية المحلية؛
- ✓ اعداد وتنفيذ حملات توعية لتشجيع مشاركة النساء والشباب من الجنسين، في الحياة العامة المحلية؛
- ✓ إنشاء آليات تمكن النساء والشباب من الجنسين من المشاركة في إدارة الهياكل المسؤولة عن دعمهم وعن شؤون المدينة؛
- ✓ تشجيع هياكل المجتمع المدني على إشراك النساء والشباب، من الجنسين، في مختلف أنشطتها، ولا سيما الأنشطة التي تهمهم؛
- ✓ تشجيع مشاركة النساء والشباب، من الجنسين، في الإنتاج الإعلامي
- ✓ دعم المبادرات المجتمعية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة والشباب من الجنسين على السواء، في إدارة الشؤون المحلية...

تم تطوير مخرجات أخرى في هذا الفصل:

- وضع استراتيجيات مشتركة بين القطاعات لادماج الشباب والمرأة في الحياة المحلية؛
- دعم منظمات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى المشاركة المدنية في الحياة المحلية وتحسين مستوى العيش.
- تطوير ميثاق المدن لبناء توافق اجتماعي وتعزيز مبادئ وقيم التعايش، وهي أداة أساسية لتعزيز الديمقراطية المحلية القائمة على المشاركة.